المحاضرة السادسة: الإطار العام للنظريات النقدية

النظرية النقدية الكلاسيكية

(النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك)

سوف نتناول في هذا المحور تطور النظريات النقدية من خلال المدارس الاقتصادية، وتسعى النظريات النقدية لمعرفة محددات قيمة النقود في أي لحظة زمنية، فجوهر النظرية النقدية هو تفسير قيمة النقود وانعكاس ذلك على محدداتها، خاصة دراسة المستوى العام للأسعار، فظهرت النظرية الكمية للنقود (التحليل الكلاسيكي) ثم النظرية الكينزية (النظريات الحديثة)، وبعدها ظهرت نظريات أخرى معاصرة (النظرية النقدية ونظرية التوقعات الرشيدة).

بنى الفكر الكلاسيكي رؤيته للنقود على قانون ساي SAY في الأسواق (قانون المنافذ)، وتعتبر هذه النظرية أقدم النظريات الكمية واهتمت بتحديد قيمة النقود وعلاقتها بحركات الأسعار، ثم دراسة أسباب تغير المستوى العام للأسعار طيقا للتغير في كمية النقود (عرض النقود) واعتبار النقود مجرد وسيط للتبادل ولا تطلب لذاتها.

01- التطور التاريخي للنظرية الكمية: يمكن عرض أهم المفكرين الذين تركوا بصماتهم في وضع النظرية الكمية للنقود وذلك كما يلي:

- الفيلسوف الفرنسي جون بودان(1530-1596) يعتبر أول من درس فكرة أن الزيادة في كمية النقود المتداولة هي سبب ارتفاع الأسعار، ومن ثم انخفاض قيمة النقد؛
- الفيلسوف الإيرلندي دافيد هيوم خلال القرن 18م وأخذ بالتفسير السابق؛
- الفيلسوف الإيرلندي كانتيون لم يختلف عنهما، إلا أنه عرض لأول مرة فكرة سرعة تداول النقود؛
- الاقتصادي دافيد ريكاردو كان له دور أساسي في توضيح بناء وفكرة هذه النظرية، خاصة عند تفسيره للتضخم الذي ساد بريطانيا خلال القرن 19م، واستنتج أن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كمياتها؛
- تحليل سيمون نيوكومب حاول تقديم صياغة رياضية للنظرية الكمية سنة 1886؛
- الاقتصادي فيشر (1867-1947) حيث أكمل سنة 1917 عمل سيمون، وصاغ فكرة ريكاردو كميا، بما يعرف الآن بمعادلة التبادل لـ فيشر؛
- مفكرو مدرسة كمبريدج بقيادة ألفرد مارشال وبيجو، فيما عرف عنها بمعادلة الأرصدة النقدية.

02- منطلقات وافتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية: إن النظرية الكلاسيكية تعبر عن مجموعة من الآراء والأفكار المفسرة لآلية النظام الرأسمالي، ويمكن تلخيص أهم منطلقات وأسس التحليل الكلاسيكي في العناصر التالية:

- الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
- المنافسة التامة؛
- الاستناد النظري على قانون ساي للأسواق أي العرض يخلق الطلب الموازي له؛
- ازدواجية التحليل أي استقلالية المتغيرات الحقيقية على المتغيرات النقدية؛
- عرض النقود معطى وليس متغير داخل النموذج؛
- سعر الفائدة يتحدد بمساواة الادخار والاستثمار؛
- حيادية النقود أي النقود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي حيث لا تؤدي سوى وظيفة واحدة وهي وسيلة للتبادل فقط؛
- عدم خضوع الأفراد للانخداع النقدي باعتبار أن سلوكهم محكوما بكميات عينية.

وقامت النظرية الكلاسيكية للنقود على الافتراضات التالية والتي على أساسها تم بناء معادلة التبادل لـ فيشر ثم بعدها معادلة الأرصدة النقدية لـ كمبريدج:

- ثبات حجم المعاملات: أي أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي فهي وسيط للمبادلة فقط ودورها محايد في الاقتصاد؛
- مرونة الأجور والأسعار هبوطا وصعودا؛
- الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل؛
- ثبات سرعة دوران النقود على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود (منها درجة كثافة السكان، تطور عادات التعاملات المصرفية وغيرها)؛
- وجود علاقة سببية بين التغير في مستوى الأسعار كمتغير تابع والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل.

03- معادلة التبادل لـ فيشر: تقوم نظرية كمية النقود في تفسيرها للعلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، وتؤكد هذه النظرية على وجود علاقة تناسبية طردية بين كمية النقود من جهة، والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، حيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساويا للمبالغ التي دفعت في تسويتها.

إذا فنظرية كمية المبادلات هي دالة، كمية النقود**(M)** هي متغير مستقل والمستوى العام للأسعار **(P)** هي متغير تابع، بينما سرعة التداول وحجم الانتاج اعتبرتهما النظرية متغيرات مستقلة.

وتوصل فيشر انطلاقا مما سبق إلى صيغته المعروفة بـ معادلة التبادل لـ فيشر وهي:

$$M.V=P.T$$

ويعني ذلك أن الدالة متزايدة تماما، وأن العلاقة طردية وتناسبية بين **(M)** و **(P)**، وبالتالي عكسية بين كمية النقود وقيمة النقد.

حيث أن:

- **(M)** هي كمية النقود المتداولة وتشمل النقود التي يصدرها البنك المركزي خلال فترة زمنية في الاقتصاد الوطني؛
- **(V)** سرعة تداول النقود التي تعبر عن عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية معينة، وبعبارة أخرى تعبر سرعة التداول عن عدد المرات التي نستعمل فيها كمية النقود المتواجدة في الاقتصاد خلال فترة معينة لتبادل الانتاج؛
- **(P)** المستوى العام للأسعار؛
- **(T)** حجم المبادلات، وهي دالة في مستوى الدخل، وطالما يفترض الكلاسيك أن الدخل ثابت عند مستوى الاستخدام الكامل، فإن حجم المبادلات ثابت في المدى القصير (كمية الموارد، حجم الانتاج، الكفاية الانتاجية).

<u>ملاحظات هامة:</u>

- الدخل القومي الاجمالي أو اجمالي الناتج القومي **(GNP=P.T)**: قيمة السلع والخدمات التي تم انتاجها من طرف المواطنين القوميين داخل أو خارج حدود الدولة خلال سنة،
- الناتج المحلي الإجمالي: قيمة السلع والخدمات التي تم انتاجها داخل حدود الدولة خلال سنة بصرف النظر عن أصحاب عوامل الانتاج؛
- تتوقف سرعة التداول **(V)** على مجموعة من العوامل منها: -طريقة دفع الرواتب والأجور في القطاعين العام والخاص فإذا كان شهريا فهي 12دورة أو أسبوعيا 52دورة – كثافة السكان فكلما ازداد عدد

السكان يزداد الطلب على النقود – الأعمال التجارية فكلما ازدادت الحركة التجارية كلما ازداد عدد الدورات – سرعة انتاج وتوزيع السلع-سرعة وسائل الاتصال والمواصلات – عادات الدفع نقد أو تقسيطا.

إن مجموع هذه العوامل مقسوما على عددها يحدد لنا عدد دورات النقد.

ويمكن تحويل المعادلة (01) إلى المعادلة التي تحدد المستوى العام للأسعار كما يلي:

$$P= M.V/T$$

وتوضح هذه المعادلة العلاقة التناسبية المباشرة بين المستوى العام للأسعار (P) وكمية النقد، وهذا يعني أن التغير في كمية النقود إما بالزيادة أو النقصان سوف يؤدي إلى تغير طردي وبنفس النسبة في مستوى الأسعار، مع ثبات كل من كمية المبادلات (T) وسرعة دوران النقد (V).

فالتغير في الكتلة النقدية يسمح فقط بتحقيق الاستقرار النقدي دون التأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد، وعليه فالسياسة النقدية في النظرية النقدية الكلاسيكية ليست فعالة في ظل افتراضاتها المذكورة سابقا (التوظيف الكامل، حيادية النقود...).

ويرى فيشر بأن إدخال النقود الكتابية لن يؤثر على صيغة المعادلة (01) و(02) بل يدعم توجهات النظرية كما يلي:

$$M.V+M.V=T.P$$

حيث:

- (M) كمية النقود الخطية؛
- (V) سرعة تداول النقود الخطية.

ومنه فإن: $P= M.V+M.V/P$

إن النظرية الكمية كانت ثورة في عالم الاقتصاد خلال القرن 19م لأنها حلت مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار وأرجعته لعنصر النقد، لكن هذه النظرية عجزت عن إيجاد الحلول للمشاكل النقدية التي ظهرت في القرن العشرين وخاصة أيام الكساد الكبير 1929-1933.

04-معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبريدج): لقد خضعت معادلة التبادل إلى إعادة صياغة من طرف بيجو PIGOU ومارشال MASHALL حيث كانت هذه الصياغة الجديدة نتيجة أساس لتدقيق مفهومي وإحصائي، وسميت بمعادلة كمبريدج نسبة إلى جامعة كمبريدج.

تركز هذه النظرية على العوامل التي تحدد الطلب على النقود، حيث تنظر إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد، وأنهم يحتفظون ببعضها لغرض الاحتياط، لأن الكلاسيك يعتبرون أن النقود تخزن قوة شرائية فلا مانع من اكتنازها لفترة قصيرة الأجل أو حتى طويلة.

فأساس معادلة كمبريدج تقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة، والدخل النقدي من جهة أخرى، باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، يؤدي إلى التأثير على حجم الانتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار؛ فالتأثير على الأسعار من خلال تغير كمية النقود يكون وفق نظرية الأرصدة النقدية تأثيرا غير مباشرا.

وعليه يمكن الصيغة الرياضية لهذه المعادلة:

- بافتراض أن مجموع الأفراد في المجتمع يحتفظون في فترة زمنية معينة بنسبة من الدخل الوطني الحقيقي (مجموع السلع والخدمات التي يحصل عليها أصحاب عناصر الانتاج مقابل انفاقهم للدخول النقدية)، والذي يمكن اصطلاحه نسبة من التفضيل النقدي ونرمز له بالرمز **(k)**.
  - والعلاقة بين التفضيل النقدي (k) وبين سرعان دوران النقود (V) هي علاقة عكسية حيث أن:

$$K=1/V$$

- وبتعويض حجم المعاملات **(T)** بالإنتاج أو الدخل **(Y)** في المعادلة (01)، تصبح معادلة الأرصدة النقدية:

$$M.V=Y.P$$

وبمقارنة المعادلة أعلاه مع المعادلة السابقة-التفضيل النقدي-، فإننا نحصل على المعادلة الرياضية النهائية لمعادلة كمبريدج: $M/K=Y.P$

أي أن: $M=P(Y.K)$

حيث أن: -**(Y)** الدخل الحقيقي من عملية الانتاج في مدة زمنية معينة(سنة)؛

- **(k)** النسبة التي يرغب أفراد المجتمع الاحتفاظ بها (أرصدة نقدية)؛
- **(P)** المستوى العام للأسعار.

ومن المعادلة السابقة –معادلة كمبريدج-نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود **(M)** والمستوى العام للأسعار **(P)** بشرط ثبات كل من الدخل **(Y)** والتفضيل النقدي **(k)**.

والملاحظ أن الاختلاف بين معادلة فيشر ومعادلة كمبريدج تكمن أساسا في استبدال سرعة دوران النقود **(V)** بالتفضيل النقدي **(k)** وتعويض المعاملات بالإنتاج(الدخل)؛ ففيشر يبحث عن أسباب الطلب ومارشال يبحث عن أسباب الانفاق.

05-تقييم النظرية الكلاسيكية للنقود: يتم التقييم من خلال تقديم ملاحظات عامة في جانبين، فالأول متعلق بالجوانب الايجابية للنظرية الكمية، ثم أهم الانتقادات الموجهة للنظرية.

05-01-ايجابيات النظرية الكمية للكلاسيك: مهما قيل عن هذه النظرية، إلا أنها تعتبر منعرجا علميا مهما، أضاف للتحليل الاقتصادي ومهد للتحليل الكمي في الاقتصاد، ونورد أهم ايجابياتها كما يلي:

- تشكل إضافة علمية في إطار التحليل الكمي، وحوصلة لمفكري مرحلة تاريخية ابتداء من آدم سميث إلى فيشر وما بعده؛
- توافق تحليل النظرية مع الواقع السائد آنذاك، والربك بينP و M؛
- نظرية حاولت أن تدرس العلاقة بين متغيرات وتفسرها، ولم تعط حلا لمشكل قائم أو تصور مستقبلي، وبالتالي لا نلومها ان عجزت في حل بعض الأزمات؛
- رغم ضيق مجالها، تم تطبيق بعض مبادئها في حل بعض الأزمات الاقتصادية، وأعطت نتائج مقبولة في بعضها، وأخرى غير مقبولة.

05-02-انتقادات النظرية النقدية الكلاسيكية: تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات عديدة تناولت الأساس النظري الذي استندت إليه والنتائج التفصيلية التي استخلصتها وتنحسر أهم الانتقادات في العناصر التالية:

- **العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار:** إن العلاقة الآلية التي أضفتها النظرية على التأثير في كمية النقود على مستوى الأسعار ليست بهذا الشكل البسيط الذي تصوره النظرية، فكمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار، وقد تتغير الأسعار –انخفاضا أو ارتفاعا-نتيجة لأسباب حقيقية أو لأسباب نقدية، كما أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست مباشرة أو تناسبية، ويضاف إلى ما سبق أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست وحيدة الاتجاه؛
- **عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج:** تبين فيما بعد أن الأزمة العالمية الكبرى 1929-1933 قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن حجم الانتاج والتشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مشتوى التشغيل الكامل وأنه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى مستوى التشغيل الكامل؛
- **عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود:** فسرعة دوران النقود يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات ويمكن أن تتغير أيضا نتيجة لظروف السوق، كما أنها تتقلب انخفاضا وارتفاعا في ظروف الكساد والرواج.